مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية غير النفطية

الدكتور نور الدين هرمز*
ابتهال قابقلي**

(تاريخ الإيداع 5 / 4 / 2012. قُبِل للنشر في 18 / 11 / 2012)

□ ملخّص □

لقد احتلت التنمية الاقتصادية أهمية بالغة وأصبحت هدفاً رئيساً لمعظم دول العالم سواء المتقدمة منها أم المتخلفة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نالت معظم الدول استقلالها السياسي ، وسعت الدول العربية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك كان لا بدّ من توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تحقيق هذه التنمية ، فلجأت إلى مصادر التمويل الداخلية، ومن أهمها : الادخار والضرائب . ولكن نتيجة ضعف الموارد المحلية ، وعدم كفايتها اضطرت إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية بالرغم ممّا تشكله هذه المصادر من عبء اقتصادي وسياسي واجتماعي . ويأتي الاقتراض الخارجي . وخاصة من مؤسسات التمويل الدولية و في مقدّمتها البنك الدولي . من أهمّ مصادر التمويل الخارجية . ولكنّ شروط تلك المؤسسات لم تكن مواتية ،فكان لمشكلة المديونية الخارجية آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على الدول العربية .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية – البنك الدولي – مؤسسات التمويل الدولية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية
** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

External debt and its impact on economic development in the Arab non-oil

Dr. Nour aldin Hormoz*
Ibtihal Kabakly**

(Received 5 / 4 / 2012. Accepted 18 / 11 / 2012)

□ ABSTRACT □

The economic Development have taken deep importance, and has become a major goal of most States, whether developed or undeveloped, especially after the second world war where most States gained political independence, extended Arabic States (especially non-oil) to achieve its economic and social development, therefore, must provide the necessary funding to achieve development, resorted to internal sources of funding: savings and taxes, but as a result of weak domestic resources and inadequate had to resort to external sources of funding despite danger These sources from the burden of economic, political and social, and particularly external borrowing comes from international finance institutions and in particular the World Bank is one of the most important external sources of funding, but their conditions were not favorable, and the problem of external indebtedness and economic effects on the social and political Arabic States

Keywords: Economic development, World Bank, International financing .

*Associate Professor, Department Of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Associate Professor, Department Of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يشير تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى أن معظم بلدان العالم سواء المتقدّمة أو الأقلّ تقدّماً (النامية) قد لجأت إلى أسلوب التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية في بدايات مراحل نموها لعدم كفاية مدخراتها المحلية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تحولت بعد الحرب العالمية الأولى من بلد مدين إلى بلد دائن. وكانت الاستثمارات الأمريكية في أغلبها لأغراض مالية وليس تجارية .

وكذلك لجأت روسيا إلى التمويل من الخارج خلال العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وقد كان دور رؤوس الأموال الأجنبية مهماً فيها،حيث تركزت المشروعات في البترول والحديد والمناجم إلاّ أنّها تخلّت عن فكرة التمويل الخارجي، واعتمدت على مواردها الداخلية منذ استلام ستالين السلطة .

بدأت أزمة المديونية على المستوى العالمي في الخمسينات ، لتنفجر عام 1982 حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، واتضحت معالمها بشكل بارز في عقد التسعينات عندما تفاقم حجم القروض نظراً لسوء توظيفها .

ولم يكن وضع الدول العربية أفضل ،إذ وجدت نفسها . بعد حصولها على استقلالها السياسي . مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض الخارجي؛ لدعم مدخراتها المحلية ،وتمويل مشاريعها التنموية نظراً للفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية، والبرامج التنموية الطموحة التي وضعتها بهدف الخروج من دائرة التخلف.

وقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 157 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 162.3 مليار دولار عام 2009، وجاء الارتفاع في هذه المديونية جراء عوامل عدّة، أهمها: تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتغيّر أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي [1] .

مشكلة البحث:

سارت الدول العربية في طريق الاستدانة ، وهي مقتنعة أنها ستكون قادرة على تحقيق معادلة صعبة ، طرفها الأول هو الحصول على الديون واستغلالها في برامج التنمية ، وطرفها الثاني هو سداد هذه الديون والفوائد ، وبالتالي فإن مشكلة البحث هي في لجوء الدول العربية غير النفطية للاقتراض الخارجي من أجل تحقيق تنميتها مما جعلها تقع تحت عبء كبير بالإضافة إلى الآثار السلبية لسياسة التمويل الخارجي على اقتصاد هذه الدول .

فرضيات البحث :

1. هناك مجموعة من الأسباب المنهجية التي أدت إلى تفاقم مشكلة المديونية وانفجارها في بعض الدول العربية غير النفطية .
2. الاعتماد على الديون الخارجية في بعض الدول العربية غير النفطية ، أدى إلى أثار سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست بشكل سلبي على التنمية في تلك الدول .

أهمية البحث وأهدافه:

على الرغم من أنّ بحوث ومؤتمرات إقليمية وعالمية عدّة قد تعرضت إلى هذه المشكلة ، ومدى تأثيرها على عملية التنمية، إلاّ أنّها لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي واللازم الذي يسمح بإيجاد حلّ لها. إذ أنّ مبادرات وإجراءات دولية عدّة قد اتخذت من قبل الدول الدائنة ،أو من قبل المؤسسات المالية الدولية استهدفت التخفيف من أعباء المديونية الخارجية لكل دولة على حدا ، مقابل فرض مجموعة من الإجراءات الصارمة التي سرعان ما تفقد أهميتها ، وتتفاقم

الأزمة بقدر أكثر خطورة مما سبق ، وأمّا المبادرات والاقتراحات التي طرحتها الدول المدينة ، فتميّزت بكونها مبادرات محلية منفردة ، فلم تستطع الدول العربية الوصول إلى صيغة موحدة تدافع فيها عن مصلحتها ، لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع مادته العلمية واستقصائها في الكتب المرجعية ، والتقارير العلمية والمنشورات الدورية العربية والعالمية .

مفهوم القروض وأنواعها :

يعرّف القرض العام بأنّه: "عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية ، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد " [2].

إنّ الصفة الأساسية التي يتميّز بها القرض العام عن إيرادات الدولة الأخرى ،هو التعهد بوفاء القرض؛ لأنّه وُجِد على أساس تعاقدي بين الدولة والمقرضين، لذلك يختلف عن الضريبة التي تدخل إيراداتها الخزانة العامة، ولا تُرَدّ لدافعها، بينما تدخل إيرادات القرض الخزانة العامة ديناً ،وتتعهد الدولة بردّها مع الفوائد في أجل محدّد .

وتتعدد القروض العامة وتتنوع وذلك تبعاً للأساس الذي تستند إليه ، وهي [3] :

1. من ناحية حرية المقرض في عقد القرض : – قروض إجبارية – قروض اختيارية .
2. من ناحية المصدر المكاني للقرض : – قروض داخلية – قروض خارجية .
3. من ناحية طول مدة القرض : قروض عمرية – قروض مؤبدة – قروض لأجل .
4. تقسم القروض أيضاً إلى قروض مثمرة وقروض عقيمة [4] .

تعريف القروض الخارجية :

إن ظاهرة الاقتراض الخارجي قديمة العهد ، إذ ارتبطت بالتبادل الدولي ، ولم تكن مشكلة المديونية آنذاك تتعدى حدود الدائن والمدين ، وكانت تنتهي بالسداد أو بالاحتلال العسكري .

وبعد الحرب العالمية الثانية نالت دول عربية عدّة استقلالها السياسي، فسارعت تلك الدول إلى تطبيق سياسات تنموية طموحة تطلبت رؤوس أموال كبيرة، في الوقت الذي كانت تعاني فيه من انخفاض معدلات الادخار المحلي، وعدم كفاية تلك المدّخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، ممّا شجعها على اللجوء إلى التمويل الخارجي والاعتماد عليه، كونه يسرّع عملية التنمية، في الوقت الذي كانت تعاني فيه بعض الدول الرأسمالية الصناعية من مشكلات تراكم رأس المال .

وقد لعبت هذه العملية دوراً مزدوجاً ،ففي الوقت الذي ساهمت في حلّ كثير من مشاكل الاستثمار، كالإنتاج ، والبطالة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، فضلاً عن الأرباح المحققة ، فقد زادت من إرهاق كاهل اقتصاديات الدول المدينة بسبب تصاعد خدمات الدين ، ومما زاد الأمر تعقيداً لوضعية المديونية في الدول المدينة هو تقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية ، التي حلّ محلّها تدريجياً الاقتراض الخارجي .

وتعرّف القروض بأنّها: " هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي، أو اعتباري مقيم في خارج البلاد، أو من حكومات أجنبية .وتلجأ الدول إلى مثل هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال ، وعدم كفاية الإيرادات الداخلية وعدم كفاية المدخرات الوطنية ، كذلك تلجأ للقروض الخارجية عند حاجة الدولة إلى عملات

أجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات أو لدعم نقدها الوطني وحمايته من تدني قيمته ، أو من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع إنتاجية ،وسلع استهلاكية ضرورية لتلبية حاجة السوق الداخلية " [5] .

ولقد زادت في السنوات الأخيرة ظاهرة القروض الخارجية خاصة في البلدان النامية ، حتى وصل الأمر إلى أنّ كثيراً من هذه الدول أصبحت عاجزة عن تسديد القروض ، وحتى عن تسديد فوائدها ، أو ما يُسمى خدمات القروض التي أصبحت مع مرور الزمن أكبر من القروض ذاتها .

النتائج والمناقشة :

أسباب المديونية :

لقد تغيّرت كثيراً العلاقات الاجتماعية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، ممّا قاد إلى التحكم المطلق للرأسمال العالمي. فقد تميّزت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بالاستقرار ،والرواج الاقتصادي الذي ساد إلى أواسط عقد السبعينات، ثم سادت بعد ذلك فترة جديدة من الفوضى والأزمة .

أولاً : التوازن بين رأس المال والعمل عقب الحرب العالمية الثانية [6] :

عاش العالم في الفترة الممتدة بين 1945 – 1975 في استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي لم يشهده منذ ولادة النظام الرأسمالي لأسباب عدّة :

- جاء الانتصار في الغرب على الفاشية لصالح الطبقات العاملة ،ممّا أتاح تسوية بين رأس المال والعمل. إذ ساد مشروع الدولة الاشتراكية الديمقراطية في الغرب، وهو مشروع دولة الرفاه الذي تميز بسيادة الأداء الاقتصادي الكينزي المرتكز على عدالة توزيع الدخل ، وقيام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية . . . . كما نجح صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1945 – 1971 في تثبيت أسعار الصرف بين العملات المختلفة نظراً لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، وهي القابلية التي تعهدت بالوفاء بها في ضوء سعر صرف ثابت بين الدولار الورقي والذهب [7]. فقد عاشت الرأسمالية عصر ازدهارها، إذ تحقق التوظف الكامل تقريباً، واتسم الاقتصاد بدرجات عالية من الاستقرار، فلم تتجاوز نسبة التضخم 2.5 %، كما لم تتعد نسبة البطالة 3 %، وحقّق الاقتصاد نمواً وصل معدله السنوي إلى 4 %، وقد دعيت هذه الفترة بالعصر الذهبي تحت ظل (دولة الرفاهية)[8] .
- أدى انتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب، واندلاع الثورة الصينية إلى خلق إطاراً آخر ملائم للنضال السياسي، شجع بدوره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحدي الذي فرضه النمط الاشتراكي على رأس المال، فألزمه بقبول التسوية مع الطبقة الكادحة .
- استغلت حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ظروف الحرب ،وإسهام شعوبها فيها من أجل تحقيق الاستقلال، وتبني ما يسمى بإيديولوجية التنمية في بلدان الجنوب ، انطلاقاً من مؤتمر باندونغ المنعقد في اندونيسيا عام 1955 ، كما استغلّت الحركات الوطنية المنافسة القائمة بين الشرق والغرب لتدعيم استقلالها وشروط تنميتها .

ثانياً: اختلال التوازن لصالح رأس المال منذ عقد السبعينات [9] . إن التوازن الذي حصل بين رأس المال والعمل بدأ بالتآكل تدريجياً مع بداية عقد السبعينات وذلك للأسباب الآتية:

- تآكل مشروع دولة الرفاه نتيجة ظهور الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي في بداية السبعينات، إذ استغلّت الأحزاب اليمينية، والرأسمال العالمي هذه الأزمة لتسليط هجومها على النهج الاقتصادي الكينزي، وعلى الدور التدخلي للدولة، فقد تبنت حلول جديدة لتدبير الأزمة تقوم على إطلاق الحرية الكاملة لرأس المال على الصعيدين المحلي

والعالمي، كما أعطت كلّاً من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقيات الكات مهمّة دعم هذه الحلول ومواكبتها.كما أنّ تزايد العجز الخارجي للولايات المتحدة وتحديداً من حرب فيتنام في الستينات، ومع تزايد خروج الذهب الاحتياطي من الولايات المتحدة . بعد أن عمدت البنوك المركزية في دول العالم المختلفة على تحويل ما لديها من أوراق إلى ذهب . فاجأت الولايات المتحدة العالم في عام 1971 بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، حتى دون أن ترجع إلى صندوق النقد الدولي، فقد رأت أنّ مصالحها الخاصة تتطلب وقف هذه القابلية للتحويل حتى ولو كان ذلك على حساب الاستقرار في نظام النقد الدولي ، ومنذ ذلك الوقت دبت الفوضى في نظام النقد الدولي [10] ، وجاء تصحيح أسعار النفط (1973 – 1974) و (1979 – 1980) لينهي عصر الطاقة الرخيصة ، ويظهر مشكلة الفوائض النفطية التي استخدمتها المصارف التجارية الدولية ، والبنك الدولي ومؤسساته في تقديم قروض للدول التي حققت عجزاً في موازين مدفوعاتها ، ممّا أدى في النهاية إلى تفاقم مشكلات تلك الدول ، وبروز الحاجة إلى مؤسستي بريتون وودز من جديد [11] .

- أما المشروع الاشتراكي السوفييتي فقد بدأ هو الآخر في التآكل نتيجة تغييب الديمقراطية ،ومركزة القرارات وعدم القدرة على إعادة إنتاج النظام . فبدأ الاتجاه تدريجياً من نموذج رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الأفراد
- نتيجة تحكم المافيات في هرم السلطة ونتيجة إغراق البلاد في المديونية الخارجية .
- أما مشروع باندونغ لتنمية بلاد العالم الثالث فقد انهار مع تفاقم مديونية هذه الدول ، وهيمنة المؤسسات المالية الدولية على عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كلّ ذلك أدى إلى خلق ظروفاً جديدة ملائمة للعودة إلى التحكم المطلق لمنطق رأس المال الأحادي الجانب في بقاع العالم المختلفة، إذ استطاع هذا المنطق إغراق مختلف الحكومات بمديونية خارجية لا تطاق ، ومن ثم إخضاعها لشروط تتماثل مع شروط التراكم الرأسمالي العالمي. وقد كان لهذا الظرف التاريخي العالمي انعكاسات على الدول العربية غير النفطية .

وفيما يأتي نعرض الجدول الآتي الذي يبين إجمالي الدين العام الخارجي لتلك الدول العربية غير النفطية

الجدول رقم (1) يبين إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة مليون دولار

الدولة	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	6299	6754	7594	7534	7122.1	7304.9	7399	5127	5449.2
تونس	10923	11630	16760	18810	18995	18121	19291	21929	20949
الجزائر	32781	25261	23353	21821	17191	5612	5606	5586	5413
السودان	17603	20531	25710	26283	27006	28457	31873	33542	35785
سورية	21318	5245	4137.2	4318.2	5521.8	5480.7	5636.8	5371.8	4677.2
لبنان	1332.4	6993	15345	18125	18860	20044	20940	20863	20952
مصر	31776	27109	30548	31099	29692	28958	32840	32123	33287
المغرب	22445	16047	14300	13990	12527	13709	15823	16492	19368
اليمن	6217	4935.3	5301	5335.8	5168.5	5471.1	5820.2	5894.5	6034.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، ص 164 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 ، ص 179 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، ص 388 .

لقد تسببت الأزمة المالية العالمية في تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية المقترضة ،وفي انخفاض عوائد الصادرات النفطية بسبب انخفاض الأسعار، وكميات الإنتاج النفطي، ممّا أدى إلى تراجع الإيرادات العامّة في دول عربيّة عدّه ،فاتّبعت سياسة معاكسة للركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام في عام 2009 للحيلولة دون المزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي . وانعكست هذه التغيرات في تدهور الوضع الكلي للمالية العامة في غالبية الدول العربية المقترضة، ممّا تسبّب في زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل العجز المالي.

كما تأثّرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسة مقابل الدولار الأمريكي في عام 2009 ، وبالتالي فإنّ هذه التغيرات تؤثر على قيمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في دول مقترضة عدّة في عام 2009 بنسب متفاوتة . إذ ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 17.4 في المائة في عام 2009 ليصل إلى نحو 19.4 مليار دولار، وفي الأردن بنسبة 6.3 في المائة ليصل إلى 5.4 مليار دولار .كما نمت مديونية مصر الخارجية بنسبة 3.6 في المائة لتبلغ 33.3مليار دولار في عام 2009 ، في حين ارتفعت المديونية العامة الخارجية لليمن بنسبة 2.4 في المائة إلى حوالي 6 مليار دولار . واعتمد كل من اليمن والأردن ومصر، بشكل أكبر على الاقتراض الداخلي بدلاً من الخارجي لتمويل العجز المالي الكلي المرتفع في عام 2009 الذي كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث الأكبر بين الدول العربية . أما بالنسبة للمغرب، فقد اعتمد بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي. [12]

وازداد الدين العام الخارجي للسودان بنسبة 6.7 في المائة في عام 2009 ليبلغ 35.8 مليار دولار، على الرغم من تراجع العجز المالي الكلي فيه ؛لأنّ المديونية في معظمها عبارة عن غرامات على متأخرات السداد المتراكمة . وقد ارتفع الدين العام الخارجي للبنان بنسبة ضئيلة بلغت نحو 0.4 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 21 مليار دولار.

كما شهدت الدول العربية المقترضة الأخرى تراجعاً في مديونيتها العامة الخارجية في عام 2009 ، فقد انخفض الدين العام الخارجي لسورية بنسبة 12.9 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 4.7 مليار دولار .كما تراجعت مديونية الجزائر الخارجية في إطار سياسة إدارة الدين العام فيها التي تهدف إلى تخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي بعد النمو الكبير في الإيرادات النفطية خلال السنوات القليلة الماضية، إذ بلغت نسبة الانخفاض في الدين العام الخارجي للجزائر 3.1 في المائة في عام 2009 ليصل إلى 5.4 مليار دولار .كما تراجع الدين العام الخارجي في كل من تونس وعمان بنسبة 4.5 في المائة و 2.6 في المائة في عام 2009 ليبلغ 20.9 مليار دولار و 6.7 مليار دولار على التوالي . [13]

وقد اجتمعت أسباب منهجية عدّة أدت إلى تأزيم وضع الديون وتفاقمها وانفجارها ومن أهم تلك الأسباب :

الأسباب الداخلية وأهمها [14] :

1. الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية : وهذا يتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدّمة ، وهو ما تفتقر إليه الدول المدينة ، ممّا يضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء .

2. سوء توظيف القروض: إن سوء التخطيط ،وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها أدى إلى فشل مشروعات كثيرة، وقد اقترنت عملية الاقتراض بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي، وفساد الحكومات في أغلب الأوقات. وإذا قُورِن

بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية ،وتوظيفها في الدول العربية ، يُلاحظ أنّ الأولى ركّزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية ، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة ، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية؛ إدراكاً منها أنّ الدول النامية تعدّ أرضية خصبة لاستثماراتها . أمّا الدول العربية فقد استوردت السلع الاستهلاكية ،والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة ،وصدّرت كثيراً من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام ،وبأسعار زهيدة .

3. تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج : كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعمّ أجهزة الدولة ، ومؤسساتها في معظم الدول العربية في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض مستمرّة لسدّ الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية ، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية ،وتهريبها إلى الخارج ، و إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة . ممّا أدّى إلى تراكم الديون وفشل التنمية .

4. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة : أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية ، وإهمال الزراعة كدعامة مهمّة لاقتصاديات تلك الدول ، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول العربية – غير النفطية خاصّة – ممّا أدى إلى اللجوء للاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات .

ثانياً : الأسباب الخارجية ، ومن أبرزها [15]:

1. ارتفاع أسعار الفائدة العالمية : كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية ، إذ وصل الأمر في بلدان عدّة إلى بلوغ مقدار الفوائد الزائدة مستوى يزيد عن قيمة التمويل أو المديونية .

2. انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام : أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) ، إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد ، ممّا أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يدفع بالتالي إلى المزيد من الاستدانة الخارجية .

3. آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية : منذ بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية ، وأدى إلى انخفاض حجم العملات الأجنبية فيها ، ونظراً لاندماج معظم الدول النامية – ومنها الدول العربية – في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية ، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان .

أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي:

أولاً : العجز في المدخرات المحلية (فجوة التمويل المحلي) :

هناك ارتباط قوي ومباشر بين النمو الذي حدث في الديون الخارجية للبلاد المتخلفة ، وبين ما يسمى بالاتساع الذي حدث في فجوة مواردها المحلية ، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل ادخارها المحلي ، فالبلد الذي يستثمر حجماً أكبر من حجم ادخاره المحلي، يُدبّر الفرق بينهما من خلال تمويل خارجي [16] . وهذا الاختلال القائم بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار. نتيجة تدهور معدل الادخار المحلي . أدى إلى زيادة الحاجة لأشكال التمويل الأجنبي المختلفة، وقدر جُوبه من خلال الاقتراض الخارجي ، أو من خلال تخفيض معدل الاستثمار بعد تدهور القدرة على الاقتراض الخارجي، وهو الأمر الذي انعكس في تدهور معدلات النمو الاقتصادي [17].

وعندما يكون هناك فرق بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه وبين معدل الادخار المحلي ، فإن المجتمع يواجه ثلاث خيارات لحلّ هذا التعارض [18] :

- الخيار الأول : هو أن يرضى المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية .
- الخيار الثاني : هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، لكي يتمكّن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي .
- الخيار الثالث : هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي .

ثانياً : العجز في النقد الأجنبي (فجوة التجارة الخارجية) :

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية ، فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادراته خلال هذه الفترة ؛ فإنّ هذا الفرق الذي يمثّل العجز في الميزان التجاري المتحقق خلال هذه الفترة ، لا بدّ أن يموّل عن طريق تمويل خارجي إضافي، وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية .

كما إنّ قصور حجم المدخرات الوطنية عن الوفاء بحاجات الاستثمار المطلوبة، وزيادة المستوردات بالنسبة للصادرات يؤدي إلى صعوبة تأمين النقد الأجنبي اللازم للاستثمار، وبالتالي اللجوء إلى التمويل الخارجي .

المؤشرات الأساسية لتطور الديون الخارجية في الدول العربية

لإظهار مدى تطور الديون الخارجية في الدول العربية، سوف نقوم بدراسة المؤشرات الأساسية التي تظهر مدى اعتماد الدول العربية على القروض الخارجية، وبشكل عام فإن المؤشرات التي تعتمد الدين الخارجي تعاني نقاط ضعف عدّة، فالبلدان التي تستخدم الدين الخارجي لغرض الاستثمار مع فترات إدارة طويلة ، قد تظهر المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة، لكن مع ارتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الاستثمار ، فإن هذه المديونية قد تنخفض لاحقاً :

أولاً : مؤشر نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي [19]:

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن قسماً من الناتج المحلي الإجمالي يذهب إلى (أقساط وفوائد الديون) ، ممّا يعني استنزاف الموارد المالية للبلد المدين، وبالتالي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار والادخار والإنتاج والتشغيل. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر فإنّه لا يعطي دلالة واضحة على مدى قدرة البلد على تسديد التزاماته على المدى البعيد ، لأنّ الأمر يتعلّق بالشروط الأخرى من جهة المدة وسعر الفائدة ، ومن جهة أخرى فإن استخدام سعر صرف مختلاً قد يشوّه دقّة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية البلد وبنسبة الديون الميسرة .

والجدول الآتي يبين نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (2) يبين نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي 1995-2009

الدولة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	93.6	81.1	78.1	78.8	74.6	66.2	56.6	49.9	43.5	24.1	23.8
تونس	60.5	59.5	61	61.7	62.3	64.3	58.9	52.6	49.5	48.8	48.1
الجزائر	79.5	46.5	41.5	39.9	34.4	25.6	16.7	4.8	4.2	3.3	3.9
السودان	184.3	124.2	131.1	130.2	120.3	98.8	76.8	62.6	56.3	54.9	56.2
سورية	128.3	118.7	18.2	18.8	19.1	17.6	19.4	16.4	14	10.9	8.9
لبنان	12	41.7	55	76.5	83.3	83.3	86.3	89.3	83.6	70.4	62.6

مصر	52.6	27.8	28.7	33.9	39.6	39.6	33.2	27	25.2	19.8	17.7
المغرب	68	49.8	37.2	34.5	24.8	24.8	21	20.9	21	18.5	21.4
اليمن	121.6	57.8	49.4	46.6	38.5	38.5	27.1	24	22.5	19	20.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، ص 165 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ، ص 197 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، ص 390 .

نلاحظ من الجدول السابق، أنّ بعض الدول العربية شهدت انخفاضاً في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني انخفاض حجم المديونية مثل مصر، وذلك نتيجة قيام عدد من دائنيها بشطب جزء من ديونها الخارجية إثر حرب الخليج الثانية ، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر وسورية، أمّا لبنان فنلاحظ حسب هذا المؤشر ارتفاع حجم المديونية فيها .

ثانياً : مؤشر خدمة الديون الخارجية / حصيلة الصادرات من السلع والخدمات [20]:

يعكس هذا المؤشر نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من إجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، و كلما ارتفع هذا المعدل دلّ ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد القومي ، فارتفاعه يعني أنّ الديون الخارجية قد أخذت جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات ، وأن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد .

ويعدّ هذا المؤشر غير دقيق نتيجة التذبذب الناجم عن تغير الصادرات وخدمة الديون ، وهناك دول كثيرة انفتحت اقتصادياً ،وقد نجم عن ذلك ارتفاع الصادرات ، ولكن في الوقت نفسه ارتفعت الواردات المرتبطة بالنشاط التصديري ، وبالتالي لا بدّ من تعديل هذا المؤشر ليأخذ هذه التطورات بالاهتمام .

الجدول رقم (3) يبين نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية

الدولة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	14.4	15	15.9	12.9	22.4	11.7	9	7.7	7.3	22.2	5
تونس	19.6	21.6	14.8	16.8	14.9	16.1	14.3	18.2	13	8.4	11.6
الجزائر	32.6	24.7	24.8	20.7	16.7	16.6	16.7	26.5	2.4	1.8	2.1
السودان	2.5	11.4	5	7	11	8.8	6	4.2	3.3	3.2	2.7
سورية	2.5	16.3	8.5	7.9	5.6	6.1	4.8	6.1	4.2	3.5	1.9
عمان	7.2	2.7	7.8	7.1	6.7	1.9	10.2	1.5	2.6	2.2	1.7
لبنان	11.7	19.1	49.2	67.5	73.9	33.2	23.1	23.1	28.1	23.8	23.5
مصر	13.7	8.6	12.5	12.5	12.8	10.2	9.7	8.9	5.1	5.4	5.8
المغرب	30	23.1	22.9	22.3	21.5	11.6	12.3	9.7	9	7.3	8.6
اليمن	2.8	5.3	6.8	4.4	4.1	5	3	2.9	3.4	2.7	4.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، ص 167 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ، ص 198 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، ص 391 .

نلاحظ من الجدول السابق ، أن المديونية في سورية منخفضة بالمقارنة مع بعض الدول العربية ، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر ، إذ تراجعت مديونية الجزائر الخارجية في إطار سياسة إدارة الدين العام فيها ، وتبعاً لهذا المؤشر أيضاً يعاني لبنان من مديونية عالية إذ تعدّ خدمة الدين العام الخارجي للبنان هي الأكبر حجماً بين الدول العربية المقترضة .

كما نلاحظ من البيانات السابقة أنّ هناك تباين واضح بين هذه البلدان من جهة حجم مشكلة المديونية وطبيعتها، ومن جهة مستويات النمو الاقتصادي بها. لذا فإنّ مشكلة الدين العام الخارجي التي تعاني منها هذه البلدان لا تتطلب انتهاج السياسات الاقتصادية نفسها، بل ينبغي اتباع سياسات تتناسب مع طبيعة المشكلة في كلّ دولة عربية على حدة وتستجيب لخصوصيتها:

بالنسبة للبنان : يعد لبنان من أكثر الدول العربية مديونية ، إذ بلغ حجم دينه العام نحو 48 مليار دولار حتى نيسان 2009 ، بينما لم يتعدّ حجم ناتجه القومي 27 مليار دولار ، أي نسبة الدين العام تصل إلى نحو 180 % من الناتج الإجمالي ، بينما بلغت تكلفة فوائد الدين نحو 40 مليار دولار منذ العام 1993 حتى نهاية العام 2008 ، كما أنّ خدمة الدين تتطور بشكل كبير ، وانتقلت نسبتها من 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1993 إلى نحو 17 % في العام 2000 وهذه النسبة في ارتفاع دائم ، وبحسب أرقام موازنة العام 2009 ، فإن خدمة الدين العام في لبنان ارتفعت لتصل إلى6440 مليار ليرة (4,2 مليار دولار) أي ما يعادل 15.5% من حجم الناتج المحلي للبنان، مقابل 4650 ملياراً (3 مليار دولار) في موازنة 2008 ، أي أن خدمة الدين ارتفعت بما قيمته 1790 مليار ليرة (1,2 مليار دولار)، أي ما نسبته 38.49 % من حجم خدمة الدين . وفي قراءة لمكوّنات الدين العام في لبنان، نجد أن لبنان أنفق بين 1992 و2008 نحو102 مليار دولار، منها 32 ملياراً (37%) على الفوائد، 31 ملياراً (30%) على الرواتب والأجور، و21 ملياراً (21%) على النفقات الاستهلاكية والتحويلات ، فيما لم تتعدّ النفقات الاستثمارية 12 مليار دولار (12 %) [21] .

بالنسبة للأردن : قفز الدين العام الأردني من 8.551 مليار دينار (نحو 12 مليار دولار) نهاية 2008 ، ليصل إلى 9.660 مليار دينار (13.6 مليار دولار) ما نسبته 54.2 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 ، وأظهرت بيانات وزارة المالية – في نشرتها الشهرية – أنّ صافي الدين العام على الأردن حتى نهاية تموز 2010 ارتفع بنسبة 7 % ليصل إلى 10.33 مليار دينار (14,5 مليار دولار) ، أي ما نسبته 53.3% من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام 2010 ، وفي السياق ذاته، توقّعت مصادر دائرة الموازنة العامة الأردنية أن ترتفع المدفوعات النقدية لتغطية تكاليف خدمة الدين العام الداخلي والخارجي من الأقساط والفوائد المترتّبة التسديد خلال العام الحالي 2010 إلى نحو 887 مليون دينار (1,25 مليار دولار)، أي ما يشكل ما يزيد عن 5%من الناتج المحلي الإجمالي . وبحسب البيانات ذاتها، اشتملت تكاليف عبء المديونية العامة في العام 2010 على ما قيمته نحو 470 مليون دينار (658 مليون دولار) تمثل المدفوعات النقدية المقدرة لتغطية فوائد الاقتراض المحلي والخارجي، مقابل نحو 403 مليون دينار (564 مليون دولار) قيمة فوائد تم تسديدها خلال عام 2009، لترتفع فوائد الدين خلال عام واحد بنسبة 17% فقط ، وبالتفصيل، تتوزع فوائد المديونية وأقساطها (1,25 مليار دولار) ، والتي تعد عبئاً على الموازنة العامة في الأردن على الشكل الآتي: الفوائد المقدرة بـ470 مليون دينار (658 مليون دولار)، موزعة على 100 مليون دينار (140 مليون دولار) فوائد الاقتراض الخارجي، ونحو 370 مليون دينار (518 مليون دولار) فوائد الاقتراض المحلي، بالإضافة إلى نحو 337 مليون دينار (472 مليون دولار) أقساط القروض المحلية والخارجية

الواجبة السداد خلال العام الحالي 2010 ، إلى جانب ما قيمته نحو 80 مليون دينار (112 مليون دولار) تمثل قيمة المبالغ المترتبة لإطفاء سندات الدين المترتبة على الخزينة العامة للبنك المركزي الأردني [22] .

بالنسبة لمصر : وصل رصيد الدين الخارجي بمصر إلى نحو 31.5 مليار دولار خلال السنة المالية 2008– 2009 بانخفاض 2.4 مليار دولار عن حزيران 2008، وبلغ إجمالي ماُ سدِّد من أقساط الدين الخارجي القائم نحو 3.5 مليار دولار، كما ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار 449.1 مليون دولار لتصل إلى نحو 3 مليارات دولار مقارنة بالسنة المالية السابقة (2007–2008) والذي يرجع إلى ارتفاع المسدد من الأقساط بمقدار 508.4 مليون دولار ليصل إلي 2.3 مليار دولار، وكذلك انخفاض العوائد المدفوعة بنحو 59.3 مليون دولار لتصل إلى نحو 706.5 مليون دولار، هذا ما أكدته وزيرة التعاون الدولي بمصر، موضحة أن هذه الأرقام تؤكدها التقارير السنوية للبنك المركزي المصري. كما نجد في السياق ذاته، وبالاستناد إلى التقرير المركزي لجهاز المحاسبات المصري في نهاية العام 2009 – الذيُ عرِض أمام مجلس الشعب– أن صافي رصيد الدين العام بلغ نحو 90.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار التقرير إلى أن نسبة هذا الدين في العام 2008 كانت بحدود 74.2% ، ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربي ، والرصد الصادر من صندوق النقد الدولي، فإن ربع موارد مصر تُنفق على أقساط هذا الدين وفوائده[23] .

بالنسبة للمغرب : بدأ تاريخ المديونية فيها مع بداية عقد السبعينات ، إذ لم تكن تتجاوز المديونية في بداية هذا العقد 2 مليار دولار ، وانتقل إلى 11 مليار دولار عام 1983 ممّا دفع البلاد إلى حالة من العجز عن الوفاء بمستحقاتها اتجاه الدائنين . فقد بلغت المديونية الخارجية إلى حوالي 97 % من الناتج الإجمالي ، وهذا أمر مرفوض من طرف الدائنين ، إذ تقدّم المغرب عام 1983 بطلب عروض دولي لاستيراد مادة السكر دون أن يستجيب العارضون الدوليون لطلبه نظراً لعدم ثقتهم في قدرة المغرب على الوفاء بالتزاماته .ومن هنا وُضِع المغرب تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية . فقد عُدَّ العقد المتراوح مابين 1983 – 1993 عقد التقويم الهيكلي وإعادة الجدولة ، ووقّع المغرب خلال هذا العقد على تسع اتفاقيات لإعادة الجدولة ، منها خمس اتفاقيات مع نادي باريس ، وأربع اتفاقيات مع نادي لندن ، وبعد مرور 20 سنة من محاولة علاج مشكلة المديونية 1980 – 2000 ، نجد أن المغرب يتحمل عبء دين تضاعف في المجموع مرتين ،فقد تضاعف حجم المديونية في المغرب 8 مرات خلال 30 سنة منذ بداية عقد السبعينات ، وطيلة هذه المدة كان المغرب سنوياً يسدد جزءاً مهماً من مداخيل ميزانيته العامة برسم خدمة الدين ، ولم يتوقف الغرب منذ ذلك الحين عن السداد . فخدمة الدين في المغرب تستنزف حوالي 46 مليار درهم وهو ما يمثّل ثلث الميزانية العامة ، بينما مبلغ الإنفاق الاجتماعي ،ونفقات المواد الأساسية لم يتجاوز 28 مليار درهم ، ونتيجة المديونية العالية في المغرب بدأ يبحث عن حلول للتخفيف من حدة هذه الأزمة ، إذ أصبح يسدّد مستحقاته في آجالها، والعمل على تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات ، وإعادة شراء الديون الباهظة بديون أقل تكلفة كالاستدانة بمعدلات فائدة منخفضة 3 % مثلاً مقابل سداد مديونية ذات معدل مرتفع بنسبة 9 % مثلاً ، لكن النتائج إلى الآن تعتبر محدودة [24] .

بالنسبة لسورية : إن سجل ميزان المدفوعات الخارجي في سورية يبدو جيداً خلال ال 25 سنة الماضية . وبدأت الحكومة السورية في إعادة فتح قنوات الاتصال مع الدائنين الخارجيين في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وعملت على إعادة جدولة ديونها مع فرنسا وألمانيا واليابان وغيرها من الدول، وهذا ما خفّف عبء الديون ، كما سددت الدفعات المتأخرة المستحقة للبنك الدولي في عام 2002 ، وتفاوضت مع بولندا في عام 2004 ، ومع

رومانيا في عام 2007 ، ومع التشيك وسلوفاكيا في عام 2008 لتخفيف عبء الديون المستحقة .إنّ الجزء الأكبر من الديون السورية ، والتي ورثتها من الاتحاد السوفيتي،أُلغي 73 % منها ، والتي تشكل13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2005 ، وصُدِق عليها من قبل البرلمان الروسي في عام 2008 . كما وافقت سورية على سداد 1.5 مليار دولار نقداً خلال 10 سنوات، في حين يُسدّد الجزء المتبقي البالغ 2.1 مليار دولار أمريكي من خلال الصادرات السورية. ونتيجة لهذا الاتفاق ، فإن الدين العام الخارجي في سورية قد انخفض بشكل كبير من73 % من الناتج المحلي الإجمالي، و 168 % من إيرادات الحساب الجاري في عام 2004 إلى 23 % من الناتج المحلي الإجمالي، و 53 % من إيرادات الحساب الجاري في نهاية عام 2005 ،

كما يبلغ الدين العام الخارجي حوالي 5.8 مليار دولار أمريكي ، والذي يشكل 11.6 % من الناتج المحلي الإجمالي ، و 33 % من إيرادات الحساب الجاري في عام 2009 ، بالإضافة إلى أن الديون العامة الخارجية جميعها قد حُصِل عليها مباشرة من قبل الحكومة ،وتحميل ضمانات سيادية ، وبالتالي تعد سورية مكاناً آمناً للمقرضين الخارجين ، كما أن حجم الدين العام الخارجي يبلغ أقل من الأصول الأجنبية الرسمية لسورية ، ذلك أن صافي الأصول الأجنبية يبلغ 11 مليار دولار أمريكي ، والذي يشكل حوالي 23 % من الناتج المحلي الإجمالي و65 % من إيرادات الحساب الجاري [25] .

الآثار المترتبة على المديونية الخارجية :

التأثير على الأوضاع السياسية : إن من أهم الآثار السلبية السياسية للديون الخارجية في الدول المدينة ، أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في هذه الدول ، وتؤثر سلبياً على حرية صناعة القرار السياسي ، وتعرضه للمزيد من الضغوطات، وتجعل هذه الدول تتبنى مواقف سياسية معينة كشرط مسبق لتقديم القرض ، وبالتالي فإن التأثير على الأوضاع السياسية لا يقلّ أهمية عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات التي توزع على بعض الدول العربية من أجل تحقق أهداف معينة في المنطقة – أي تخضع لاعتبارات سياسية – ، إذ أنّ الجزء الأساسي من المساعدات الأمريكية الخارجية يذهب إلى حفنة من الدول التي تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية في بقاع استراتيجية من العالم . والحقيقة هي أن المساعدات الأمريكية إلى مصر والأردن هي في جوهرها مساعدات للكيان الصهيوني، لأنها ترتبط بشكل مباشر بعقد الاتفاقات السياسية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، مثل مساعدات واي ريفر ،إذ خُصّص 300 مليون دولار للأردن من قبل الكونغرس الأمريكي خلال العامين 1999و2000 كجزء من صفقة واي ريفر، منها 200 مليون دولار خصّصت كمساعدة عسكرية ، و100 مليون أخرى كمساعدة اقتصادية، وقد أُعفي الأردن من 700 مليون دولار من الديون عام 1994 بعد اتفاق وادي عربة، وتحصل مصر على ملياري دولار سنوياً لقاء صفقة كامب ديفيد [26]

التأثير على الأوضاع الاقتصادية : تتجلى الآثار السلبية للمديونية الخارجية على الأوضاع الاقتصادية بالنقاط الآتية:

- العبء المتزايد للأموال المقترضة لتسديد الأقساط والفوائد والعمولات : يعدّ ارتفاع أسعار الفائدة من أهم الأسباب الخارجية التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية ، إذ كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية ،فقد وصل الأمر في بلدان عدّة إلى بلوغ مقدار الفوائد الزائدة مستوى يزيد عن قيمة التمويل أو المديونية ، مما جعل البلدان المدينة تتكبد مبالغ متزايدة عبر السنين ، وأصبح بند " خدمة الدين " يمثل نصيباً مهماً من صافي الديون، ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي . إذ تشكل

مدفوعات الفوائد التزاماً مالياً على الدول المدينة [27] وكلما كان هذا العبء مرتفعاً كانت هناك حاجة متزايدة لتكوين الاحتياطات الدولية عند مستوى مرتفع ، وتبدو أهمية هذا العامل عندما تكون مدفوعات خدمة الدين مستمرة على مدار شهور السنة ، في حين أن حصيلة صادرات الدولة (وهي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي) قد تتحقق في مواسم أو شهور معينة ، فإذا لم يكن لدى الدولة قدر كاف من الاحتياطات الدولية التي قد تلجأ إليها ، فقد تواجه موقفاً يتطلب منها الاقتراض قصير الآجل (وهو مكلف وغير متاح دائماً) ،أو قد تتأخر في سداد ديونها ، ممّا يعرّض سمعتها الائتمانية للخطر في الأسواق النقدية الدولية [28] .

- لقد عمدت دول كثيرة إلى تخفيض الطلب المحلي في سبيل تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات بقصد تمويل الدين الخارجي، ممّا ترتّب عليه تدني متوسط دخل الفرد في تلك الدول، وذلك كنتيجة لتدني معدلات الأجور والأرباح وتقليص الاستيراد، الأمر الذي أدى إلى تدهور القاعدة الضريبية، وتدني الطاقة التمويلية لدافعي الضرائب، بالإضافة إلى ما تعاني هذه الدول من المشاكل الإدارية والفنية المتعلقة بتقدير الضريبة وجبايتها [29] .
- إن تزايد الالتزامات التي تترتب على مشكلة المديونية الخارجية ، يؤدي إلى تخفيض الاستثمارات الممولة تمويلاً محلياً مباشراً ، من خلال تقييد إمكانيات مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال المحلي ، ومن ناحية أخرى تنشأ . ونظراً للحاجة إلى زيادة الضرائب لتمويل خدمة الديون ، وما يصاحب ذلك من تكاليف ترتبها عملية الجباية ، وما قد يطرأ على الأسعار والحوافز . مشكلة تحويل للموارد بتوجه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في الأصول غير المنتجة ، أو التي تدرّ عائداً اجتماعياً أقل عندما تكون الاستثمارات المحلية في مجالات الإنتاج الحقيقية أكثر وضوحاً وأكثر تعرضاً للضرائب ، كما تؤدي مثل هذه الاعتبارات إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج [30] .
- إن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستغل الاستغلال الأمثل وغالباً ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك، وخاصّة للسلع المستوردة ،بينما تتجه بنسبة قليلة نحو الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها ، ممّا يقلّل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ، ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه ،وهو يؤثّر سلباً على إمكانات الادخار المحلي .
- أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار :هناك علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار في البلدان المدينة ، وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية بهذه البلدان يمكن أن يفسر جزئياً الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار ، لوجود عوامل موضوعية أخرى كالاختلالات الهيكلية ، السياسات النقدية والمالية التي تعدّ من العوامل المفسرة لظاهرة التضخم .

الجدول رقم (4) مقارنة تطور معدلات التضخم في البلدان المتخلفة مع مثيلها في البلدان المتقدمة خلال الفترة 1999 – 2009

السنوات	الدول المتقدمة	دول متقدمة أخرى	الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
1999	1.4	1.2	10.2
2000	2.2	1.5	7.1
2001	2.1	2.5	6.7
2002	1.5	1.3	6
2003	1.8	1.6	6

2004	2	2.1	5.7
2005	2.3	2.1	5.9
2006	2.4	2.1	5.6
2007	2.2	2.1	6.5
2008	3.4	3.8	9.2
2009	0.1	1.5	5.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد

نلاحظ من الجدول السابق أنه في الوقت الذي تعاني فيه الدول المتخلفة من معدلات تضخم مرتفعة أعلاها 10.2 % عام 1999 ، و9.2 % عام 2008 ، فإن البلدان المتقدمة لم يتجاوز فيها نسبة 4 % خلال الفترة المدروسة ، كما نلاحظ اقتران معدل التضخم المرتفع بمناطق جغرافية تتركز فيها المديونية الخارجية، وارتفاع معدل التضخم في هذه البلدان كان له آثار سلبية على الإنتاج والعمالة وعلى مستويات المعيشة للسكان. وبالنسبة لبعض الدول العربية فقد سجلت بعض الدول أعلى معدلات التضخم خلال عام 2006 ، في اليمن بمعدل 18.4 % ، والسودان 15.1 % ، ومصر 12.4 %، وسورية 10 % [31] ، وتعدّ مصر والسودان أكثر الدول مديونية من بين الدول العربية ، بينما انخفض معدل التضخم في عام 2009 وذلك نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية ، وانخفاض أسعار السلع الغذائية .

● أثر المديونية الخارجية على معدّلات النمو الاقتصادي : إنّ ضغط المديونية الخارجية له انعكاس سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، فتراجع القدرة الذاتية على الاستيراد وتراجع معدلات الاستثمار والإنتاج ، وعوامل أخرى كلها ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق معدلات نمو متواضعة في البلدان المدينة .

التأثير على الأوضاع الاجتماعية : لقد عانت الدول العربية منذ السبعينات من أزمات اقتصادية عميقة ، بسبب فشل برامج التنمية فيها ، وبعد الطفرة النفطية ، وارتفاع عائدات النفط لدى الدول المنتجة ، تدفقت مساعدات ومعونات إلى الدول العربية غير النفطية ، لكن ولأسباب عديدة ، لم تستطع هذه الدول استخدام الأموال على الوجه الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية فعلية ، مما أدى إلى تراكم المشكلات الاقتصادية ، وتفاعلها مع غيرها من المشكلات ، وانعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية وعلى مستويات المعيشة ، وتجلى ذلك في زيادة معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر ، وتدني مستوى التعليم [32] .

يقدّر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 14.8 % وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الأقاليم الأخرى في العالم ، ويعدّ ارتفاع مستوى البطالة في الدول العربية عن المستوى الذي كان سائدا في عام 2007 والمقدر بحوالي 13.7 في المائة ، متماشياً مع اتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الارتفاع ، إذ ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من 5.8 % عام 2008 إلى نحو 6.6 % في عام 2009 ، ويقدّر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 14 مليون عاطلاً في عام 2009 بما يمثل حوالي 7 % من عدد العاطلين في العالم، وتحتلّ مصر ثم السودان صدارة ترتيب الدول العربية من ناحية عدد العاطلين الذي يبلغ مجموعهما حوالي 4.7 مليون، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين عامي 2008 و2009 في بعض الدول العربية ، مثل الأردن، ومصر، ففي مصر ارتفع معدل البطالة من 8.8 % عام 2008 إلى 9.4 % عام 2009 [33]، وتجدر

الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل إلى أزمة الدين الخارجي ، وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات العربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة العمل العربية التي تطورت في الأعوام الأخيرة .

إن أغلب الدول النامية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت ،والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية ، عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي ، وترجع هذه المعدلات إلى عوامل عدة منها على سبيل المثال : تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها ، مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل ، يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المنشآت العامة ،وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة ، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة ، وغير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي،والتي أصبحت شرطاً ضرورياً لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة تفرضه الجهات المانحة، ويمكن القول: إنّ المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها ، قد أثرت سلباً على مستويات المعيشة لغالبية الدول العربية المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول [34] .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. بدأت معظم بلدان العالم عقب الحرب العالمية الثانية عهدًا جديداً من البناء والتعمير، وذلك على أنقاض الدمار الذي حلّ خاصة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة .، إذ شهد الاقتصاد العالمي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات عصرًا مزدهراً،فقد ارتفعت معدلات تراكم رأس المال، ومعدلات النمو الاقتصادي .

2. منذ مطلع الستينيات وبعد أن نالت معظم البلدان العربية استقلالها السياسي، أرادت هذه الأخيرة تعزيز ذلك بالسعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ وذلك من خلال تبني برامج تنمية اقتصادية واجتماعية طموحة بهدف التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الحقبة الاستعمارية .غير أنّ تلك الدول الحديثة الاستقلال السياسي آنذاك اعترضتها مشاكل اقتصادية واجتماعية عدّة، وفي مقدمتها ندرة رؤوس الأموال الوطنية، أو عدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية المنشودة .

3. تعاني الدول العربية غير النفطية من ضعف مدخراتها المحلية ، ومن عدم قدرة هذه المدخرات على القيام بالاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، ممّا يضطرها إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية ، وأهمها الاقتراض من المؤسسات الدولية .

4. في بداية السبعينيات بدأ الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة هيكلية حادة ما زالت أثارها مستمرة حتى الآن، أهمها تعويم أسعار الصرف ، ظهور التضخم متزامن مع البطالة ، بالإضافة إلى مشاكل اقتصادية ونقدية عدّة.

5. نتيجة لنمو حجم الديون الخارجية (لبعض الدول العربية غير النفطية) بمعدلات كبيرة ازدادت أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبير جداً، يفوق معدلات نمو صادرات تلك الدول، وبذلك أصبحت أعباء هذه الديون تستحوذ على جزء مهم من حصيلة الصادرات .

6. إن تبني البلدان العربية المدينة برامج إصلاح اقتصادي قاسية انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة في بلدان نامية عدة، فقد أدى إلى ظهور اضطرابات اجتماعية وسياسية عدّة.

التوصيات:

1. على البلدان العربية غير النفطية أن تعيد النظر في استراتجياتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، تمكنها من تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، ولهذا نرى ضرورة العمل على مواجهة أزمة المديونية على كافة الأصعدة؛ ابتدءا بمبادرة القيام بإصلاحات عميقة لرفع مقدرتها على التمويل المحلي، وتقليل اعتمادها على الاقتراض الخارجي . وذلك من خلال الاعتناء أكثر بالطاقات الإنتاجية، وتطوير ما هو قائم، ومعالجة ما هو معطل .بمعنى ضرورة علاج مشكلة الطاقات العاطلة بالقطاعات والصناعات التي تنتج إنتاجا يحل محل الواردات، أو إنتاجا موجه للتصدير، الأمر الذي يساعد على زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي .

2. لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي بغية تلافي أخطاء الماضي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس القروض الخارجية وشروطها من ناحية، وبكيفية استخدامها من ناحية ثانية . وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية الخارجية ويسمح بزيادة فاعلتها في التنمية الاقتصادية .

3. يجب رفع قدرة الدولة العربية المدينة على سداد ديونها الخارجية، مع الاستمرار في التنمية الاقتصادية، من خلال تحديد للاستهلاك المحلي ومراقبته باستمرار، وخاصة الضغط على الاستهلاك الكمالي وغير الضروري، المتمثل في السلع والخدمات الكمالية .

المراجع:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ، 193 .

2- شحادة الخطيب. خالد، زهير شامية. أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ، ط3 ، الأردن 2007 ، 236 .

3- عبد المجيد دراز . حامد ، مبادئ المالية العامة ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000 ، 329 – 330 –331 – 332 – 333 .

4- شحادة الخطيب . خالد ، زهير شامية . أحمد ، أسس المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 245 .

5- الخطيب . خالد شحادة ، شامية . أحمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط3 ، 2007 ، 239-240 .

6- المديونية الخارجية والعولمة ، www.4shared.com/get/ricx-mnp/_online.htm1

7- زكي. رمزي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي ، 1994 ، 51 .

8- الحمش . منير ، الإصلاح الاقتصادي بين أومهم الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة ، دار الرضا للنشر ، دمشق 2003 ، 20.

9- المديونية الخارجية والعولمة ، www.4shared.com/get/ricx-mnp/_online.htm1

10- زكي . رمزي ، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية ، مرجع سابق ، 52 .

11- الحمش . منير ، الإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، 21 .

12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، 194 .

13- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، 194 .

14- الديون الدولية ... عوامل للتنمية أم عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أب 2011 ، 6 .
15- الديون الدولية ... عوامل للتنمية أم عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أب 2011 ، ص 7 .
16- زكي . رمزي ، أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، 1987 ، 118 .
17- زكي . رمزي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، 1996 ، 19 .
18- الصرن. رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2001، 182-183 .
19- حسين. مصطفى ، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية ، رسالة دكتوراة ، جامعة حلب ، 2002 ، 148 .
20- حسين. مصطفى ، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية ، رسالة دكتوراة ، جامعة حلب ، 2002 ، 152 .
21- www.sy-weather.com/vb/t3070.htm1
22- www.sy-weather.com/vb/t3070.htm1
23- www.sy-weather.com/vb/t3070.htm1
24- المديونية الخارجية والعولمة ، www.4shared.com/get/ricx-mnp/_online.htm1
25- التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري ، 2011 ، ص 180 – 181 .
26- المساعدات الخارجية للأردن: نعمة أم نقمة؟،
www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/alMusa3adatAlKharijiya.htm
27- ندوة المديونية في الوطن العربي ، معهد التخطيط القومي ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،القاهرة ، 1992 ، 184 .
28- زكي . رمزي ، الاحتياطات الدولية ، مرجع سابق ، 194
29- ندوة المديونية في الوطن العربي ، معهد التخطيط القومي ، مرجع سابق ، 184 .
30- ندوة المديونية في الوطن العربي ، معهد التخطيط القومي ، مرجع سابق ، 185 .
31- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، 36 ، 37 .
32- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، 20 .
33- الحمش . منير ، الإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، 241 .
34- http://islamfin.go-forum.net/t1465p.topic